فوق الطاولة

هني الحمدان

الكفاءات الجامعية.. والتعمد بخسارتها!

تشهد الجامعات والمعاهد والصروح العلمية مع نهاية وبداية كل عام دراسي احتفالات بتخريج أفواج الخريجين من أبنائنا وبناتنا، هذه المواكب التي تضم كفاءات وطنية طموحة إلى ميادين العمل والبناء والمشاركة في المسيرة الوطنية في مختلف القطاعات والتخصصات في ظل اهتمام الدولة لاستثمار الموارد البشرية والاستفادة منها قدر الإمكان لزجها في قنوات الإنتاج المناسبة.

مسألة هؤلاء الذين يتخرجون كل عام مؤهلين ومسلحين بالعلمية والتخصصات ليست بالإشارة إلى واقعهم بذاك الاستكشاف الخطير، معاناتهم كمن سبقهم من قبل « عويصة» كما يطلق عليها، الحكومات المتعاقبة لم تفلح في التقليل وامتصاص أعداد الخريجين من منشآتنا التعليمية، حيث لم تتمكن من ربط مدخلات التعليم بمخرجاته من كوادر نصفها تسرب خارج حدود الوطن خلال السنوات الأخيرة لضيق الحال، ومازال النزيف مستمراً، لدرجة أن قسماً منهم لم تعد تغريه وظيفة الدولة مطلقاً لتدني الأجور وعدم ملاءمتها مع أوضاع معيشية مسيطرة.! فالقصة قديمة لكن ذيولها طويلة وتتداعى يوماً إثر يوم.

لا يخلو منزل من خريج جامعي لم يلق طريق العمل المناسب حسب شهادته، كثر شقوا طريقهم وأخذتهم ظروف الحاجة للعمل بأعمال أخرى، ومنهم من ترك البلد وغادر سعياً لتحقيق حياة رغيدة، فالخاسئر تتضاعف ليس بخسارة هؤلاء بعد تأهليهم، بل لعوز لهم في المؤسسات بأنواعها، هي من تحتاجهم وراء خطوط الإنتاج والعمل أو الإشراف وتقديم المشورة أو ببعض المرافق الأخرى.

اليوم مواكب الخريجين تضع الحكومة والإدارات جميعاً أمام مسؤولياتها بصدد ماذا عملنا تجاهها من مشاريع ومبادرات طموحة واقعية تهدف إلى الاستفادة من الطاقات الشبابية لأن الشباب وسيلة التنمية وغايتها، فالشباب يسهمون بدور فاعل في تشكيل ملامح الحاضر واستشراف المستقبل، والمجتمع لا يكون قوياً إلا بشبابه والأوطان لا تبنى إلا بسواعد شبابها، وذلك عندما يكون العنصر البشري معدا بشكل سليم واعياً مسلحاً بالعلم والإيمان والانتماء والولاء، عندها سوف يصبح أكثر قدرة على مواجهة تحديات العصر وأكثر استعداداً للمستقبل.

لم تكشف أرقام الحكومة أو أي بيانات بشأن معدل البطالة، إلا أن هناك ارتفاعاً كبيراً في البطالة، وتعد فئة الجامعيين من حملة البكالوريوس الفئة الأكبر في نسبة المتعطلين، أمام هذا الواقع الصعب وأمام شح الموارد والأزمات المتعددة التي نعيشها وعدم كفاية الاستثمارات الحكومية في الدولة وارتفاع التكاليف ونسب التضخم والغلاء وبطء وتائر النمو والإنتاجية، ما العمل إزاء ذلك..؟

لابد من تشابكية بين القطاعات والتعويل على دور القطاع الخاص بالدرجة الاولى، لأن هكذا تشابكية الحل الأمثل لتجنب زيادة العجوزات وأعداد المتعطلين وتساعد على تشغيل الأيدي العاملة وتخلق فرص عمل لتشغيل الشباب العاطل عن العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، التحديات الاقتصادية في مجال الطاقة المتجددة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمياه لا يمكن تحقيقها إلا من خلال شراكة فاعلة وحقيقية بين القطاعين وذلك لخلق فرص عمل لتشغيل العاطلين عن العمل وزيادة النمو الاقتصادي.

التطلع والأمل بمبادرات ريادية تساعد الشباب الجامعي والعاطلين عن العمل بتطوير مهاراتهم والاستفادة من دور القطاع الخاص في هذا المجال وذلك بالتشابك مع الجامعات وانطلاقاً من مسؤوليتهم الاجتماعية وخدمة المجتمع.

مليونا ليرة منحة زواج العسكريين ومثلها مكافأة بدء الخدمة

| الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد القائد العام للجيش والقوات المسلحة قراراً يقضي بتعديل سلفة الزواج المستردة والمقررة للعسكريين العاملين (ضباطاً وصف ضباط وأفراداً) في الجيش والقوات المسلحة، بقيمة ٥٠ ألف ليرة للضباط و٤٠ ألفاً لصف الضباط و٣٠ ألفاً للأفراد، لتصبح منحة زواج لمرة واحدة غير مستردة قيمتها مليونا ليرة سورية، وذلك بعد الحصول على رخصة الزواج وتثبيته وفق الأنظمة والقوانين.

كما أصدر الرئيس الأسد قراراً آخر يقضي بمنح المتطوعين في صفوف الجيش العربي السوري بموجب عقد تطوع مبلغاً قدره مليونا ليرة مكافأة بدء خدمة بعد التثبيت في الخدمة، ومبلغاً قدره مليون ليرة عن كل سنة خدمة تسلّم للمتطوع عند انتهاء خدمته بإتمام عقد التطوع الأول الذي تبلغ مدته عشر سنوات.

أربعة مليارات لصندوق التسليف الطلابي

مجلس الوزراء يوافق على التعاقد بالتراضي لاستيراد ١,٤ مليون طن قمح

مدير عام «العقاري» لـ«الوطن»: سداد الرسوم الدراسية بالحسابات المصرفية خطوة مهمة نحو التوجه إلى الدفع الإلكتروني

| هناء غانم

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس، على السماح بسداد الرسوم الدراسية في الحسابات المصرفية العائدة للجامعات العامة والخاصة والمؤسسات التربوية الخاصة إما بحوالات من أي حساب مصرفي مفتوح لدى أحد المصارف العاملة أياً كان صاحب الحساب، أو بالإيداع النقدي المباشر في حساب الجامعة أو المؤسسة التربوية المعنية أصولاً والحصول على إشعار التسديد، وذلك في إطار التوجه الحكومي نحو الدفع الإلكتروني وتبسيط المعاملات، وتسهيل الإجراءات على الطلاب في دفع رسوم التسجيل.

وناقش المجلس بشكل موسع واقع الأسعار في الأسواق والإجراءات الواجب اتخاذها لتحديد الأسعار وفق التكلفة الحقيقية لكل منتج مع هامش ربح مقبول وإنزال العقوبات الرادعة بحق المخالفين، وقرر المجلس تشكيل لجنة مؤلفة من معاوني وزراء الإدارة المحلية والبيئة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والعدل والمالية والداخلية والاقتصاد والتجارة الخارجية مهمتها دراسة آلية تسعير المواد والسلع والتكاليف الحقيقية لها بهدف تحقيق التوازن في الأسواق ومنع الاحتكار وضبط عمل أسواق الهال وتحديد أسباب ارتفاع الأسعار وإيجاد الحلول المناسبة لها، على أن تقدم اللجنة تقارير دورية خلال مدة عملها المحددة بشهرين إلى مجلس الوزراء تتناول مدى انعكاس الإجراءات على توافر المواد ومختلف أنواع السلع بأسعار مناسبة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أهمية ترتيب أولويات الإنفاق الاستثماري في موازنة العام ٢٠٢٤ والتركيز على إنجاز المشروعات التي تحقق جدوى اقتصادية مباشرة من خلال تعزيز الإنتاج الفعلي، وطلب من وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي دراسة زيادة الاعتمادات الاستثمارية للوزارات في موازنة العام القادم بما يسهّل إطلاق العملية الإنتاجية وإدخال مشروعات تحقق قيمة مضافة لناحية تأمين مختلف المواد في الأسواق بكميات كافية.

وناقش المجلس خلال الجلسة مشروع الصك التشريعي الخاص بإدارة واستثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة المصادرة بموجب حكم قضائي مبرم، وبما يضمن وضع ضوابط محددة ونظام خاص يضمن وحدة تبعية هذه الأموال واستثمارها بالشكل الصحيح.

ووافق المجلس لوزارة الصناعة على معالجة أوضاع العمالة الفائضة التابعة للمعامل والشركات المتوقفة أو المدمرة على أن تكون الأولوية لترميم أي نقص في العمالة بمؤسسات وشركات الوزارة، ومن ثم اتخاذ إجراءات نقل وندب للعاملين إلى الجهات العامة حسب حاجتها.

ووافق المجلس على توصية اللجنة الاقتصادية المتعلقة بالتعاقد بالتراضي لتوريد مليون و٤٠٠ ألف طن من القمح الخبزي الطري وفق المواصفات المعتمدة من المؤسسة السورية للحبوب بهدف تعزيز المخزون الإستراتيجي من مادة القمح لفترات مناسبة والحفاظ على الأمن الغذائي.

كما وافق المجلس على تنفيذ مشروع تدعيم الأبنية شديدة الخطورة في مدينة الشهيد باسل الأسد العمالية في عدرا، وعلى عدد من المشروعات التنموية والخدمية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

وكان مجلس الوزراء قرر في بداية جلسته تخصيص إعانة مالية جديدة إلى صندوق التسليف الطلابي قيمتها أربعة مليارات وممثلا مليون ليرة سورية، وذلك بهدف تمكين الصندوق من الاستمرار بتقديم خدماته في منح القروض الشهرية والشخصية للطلاب، ومن المتوقع أن تغطي خدمات الصندوق للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بعد الزيادة نحو ١٥ ألف طالب وطالبة جدد ضمن الخطة إضافة للطلاب القدامى المستفيدين.

وعن موضوع السماح بسداد الرسوم الدراسية في الحسابات المصرفية، أكد مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» أن قرار الحكومة الخاص بالسماح بسداد الرسوم الدراسية بالحسابات المصرفية للطلاب هو قرار مهم وصائب باعتباره خطوة مهمة نحو التوجه إلى الدفع الإلكتروني موضحاً أن هذه الخدمات تشجع الطلاب على فتح حسابات مصرفية لما لها من أهمية ولاسيما الطلاب بتخفيف الوقت والجهد والأهم في هذا القرار أن كل المعاملات الخاصة بالطلاب معفاة من العمولات.

وأشار علي إلى أن الحكومة تولي أهمية كبيرة للدفع الإلكتروني الذي يعد من أهم المؤشرات الحيوية لاقتصادات الدول باعتباره نقلة نوعية في التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية.

اجتماع نوعي لدعم تسويق الحمضيات في اللاذقية

محافظ اللاذقية لـ«الوطن»: خرجنا بتوصيات مهمة سيتم عرضها على الحكومة

رئيس لجنة التصدير: تواصلنا مع شركات في دول الخليج وأبدت استعدادها لاستجرار الحمضيات

| عبير محمود

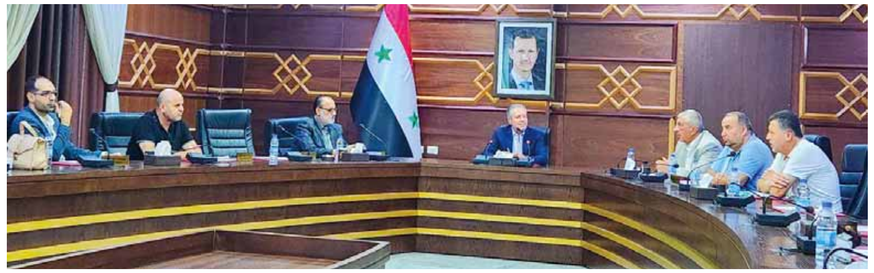

ترأس محافظ اللاذقية عامر هلال اجتماعاً تحضيرياً لبحث الإجراءات التسويقية المطلوبة لموسم الحمضيات وآلية دعم المزارعين قبل حلول نضوج الموسم وبدء عملية التسويق، وذلك بحضور جميع الجهات المعنية في المحافظة من مديريات الزراعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والسورية للتجارة ومحروقات وغرفة الزراعة والمصدرين والفلاحين وسوق الهال.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد المحافظ أن تسويق الحمضيات ودعم الفلاحين ومساعدتهم في تسويق المحصول أمر يحظى باهتمام الرئيس بشار الأسد منذ عدة سنوات، وتم عقد الاجتماع قبل شهر من الموسم والمقدر هذا العام بنحو ٦٥٠ ألف طن ويعد موسماً وفيراً، مشيراً إلى الخروج بتوصيات مهمة سيتم عرضها على الاجتماع المرتقب في دمشق مع اللجنة الوزارية المعنية بهذا الشأن والتي يرأسها رئيس الحكومة.

وبيّن هلال لـ«الوطن»، أنه خلال الاجتماع تم عرض المعوقات وبعضها يتم حلها مع اللجنة الزراعية، ومنها ما يتعلق بالمحروقات التي ارتفعت أسعارها مؤخراً ما انعكس سلباً على المزارعين، مضيفاً إنه يتم التعويل على مساعدة اللجنة الزراعية وتوجيهات رئيس الحكومة يمكن أن تتم المساعدة بالحصول على سعر جيد للمحروقات يناسب الفلاحين لدعم المحصول الإستراتيجي الذي تعيش منه نحو ٤٥ ألف عائلة على مستوى المحافظة.

بدوره، أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، طرح كل الصعوبات التي تعترض العملية التسويقية خلال الاجتماع وتقديم جميع المقترحات اللازمة لإنجاح الموسم لإمكانية الدعم الحكومي وتذليل العقبات التي تقف أمام انسياب المنتج من المزارع إلى سوق الهال والأسواق الداخلية والخارجية بشكل عام.

وذكر مدير الزراعة بأن الحمضيات ذات كلف عالية وإنتاج عالٍ، وتتطلب تحديد المشكلات بشكل دقيق لتفادي وقوع الفلاح أمام خسائر مادية وبالتالي تراجع الزراعة لهذا المحصول كما لاحظنا خلال السنوات الماضية، وذلك بسبب تراجع الجدوى الاقتصادية نتيجة ارتفاع التكاليف والبيع بأسعار أقل من تكاليف الإنتاج.

رئيس لجنة التصدير الزراعية في غرفة زراعة اللاذقية بسام علي قال لـ«الوطن»، إن الإنتاج جيد هذا العام وقد تواصلنا مع شركات في دول الخليج وأبدت استعدادها لاستجرار الحمضيات من اللاذقية، وتتوقع أن يكون عاماً جيداً ونستبشر خيراً في تسويق المحصول هذا الموسم.

وطالب علي بدعم المصدرين والفلاحين بتسهيل أمور النقل والسيارات والآليات بشكل عام من حيث تأمين المحروقات، ما يذلل أهم العقبات بخصوص تسويق المحصول.

وخلال الاجتماع، تمت مناقشة كل الأمور المتعلقة بتسويق محصول الحمضيات والتأكيد على أهمية الدعم الحكومي لمنع خسارة الفلاح وتفادي خسارة المحصول بعد ظاهرة استبدالها بأنواع مزروعات أخرى منها الفواكه الاستوائية.

وأكد ممثل عن المصدرين أن الحمضيات في الموسم الماضي وهذا الموسم تعتبر جيدة جداً من حيث المواصفات القابلة للتصدير إلى الأسواق الخارجية وهناك طلبات من دول الخليج لاستيراد كميات من الحمضيات هذا العام، مع التنويه بأن لهذه الفاكهة السورية مكانة مرموقة لدى أسواق دبي وعُمان وقطر ومناسبة للتصدير ما يتطلب تذليل جميع العقبات أمام عملية التصدير الخارجي.

وتم طرح دعم المصدرين وتذليل العقبات أمام الآليات خلال نقل المحصول بين المحافظات وعلى المعابر الخارجية مع العراق والأردن، إضافة لضرورة دعم العملية التسويقية بالمحروقات بأسعار مقبولة كافية لتسويق المنتج خلال فترة الموسم، مع الإشارة إلى ضرورة عمل جميع الجهات المعنية كفريق متكامل لإنجاح موسم الحمضيات وآلية التسويق مع الموسم الوفير هذا العام بدءاً من أرض المزارع إلى سوق الهال والمحافظات الأخرى وصولاً إلى الأسواق الخارجية.

بعد أكثر من سنتين على إطلاقه.. أين الدفع الإلكتروني؟

عربش لـ«الوطن»: البنية المصرفية غير قادرة على هذه الكمية من التعاملات

الحلاق: الإيداع والسحب في المصارف مشكلة والمواطنون غير متشجعين على الدفع الإلكتروني

| رامز محفوظ

رغم مرور نحو سنتين ونصف السنة على إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني في سورية إلا أن تطبيقها واستخدامها من المواطنين ما يزالان ضمن نطاق ضيق، حتى إن اتساع استخدامها من القطاع العام ما يزال محدوداً وبطيئاً، فما أسباب عدم التوسع في تطبيق الخدمة لتشمل كل القطاعات العامة والخاصة؟ وما الصعوبات التي تواجه آلية تطبيق الخدمة؟ وما الإجراءات الواجب اتباعها لتفعيل هذه الخدمة بشكل أكبر؟

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش بين في تصريح لـ«الوطن» أن البنية التحتية للتعامل بخدمة الدفع الإلكترونية ليست جاهزة من الناحية التقنية لغاية الآن بسبب ضعف الإنترنت والانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي وقدم التجهيزات التي تخص تطبيق مثل هذه الخدمة إضافة إلى أن التشبيك بين القطاعات ليس بالمستوى المطلوب، مؤكداً أن هناك مشكلة واضحة تقف عائقاً دون توسع تطبيق الخدمة تتعلق بشكل أساسي بالناحية الفنية إضافة لعدم كفاية الكوادر البشرية وعدم كفاءتها.

وأضاف عربش: إنه ليس هناك ثقافة اجتماعية في سورية للتعامل بهذه الخدمة نتيجة ضعف الترويج لها، مشيراً إلى أن إدارة هذا المشروع ما زالت تعمل في مرحلة التجريب لحين معرفة الأنسب لتطبيقه ونجاحه.

ولفت إلى أنه في ظل الظروف المعيشية الصعبة للمواطن حالياً لا تستطيع نسبة كبيرة من المواطنين ادخار رصيد معين من أجل تحويله إلى المصارف ووضعه في حساباتهم البنكية، حتى إن التضييق والإجراءات المتبعة من المصارف من خلال تحديد سقوف محددة لسحب المبالغ لم تشجع المواطن اليوم على التعامل بالدفع الإلكتروني الذي بات يفضل أن يقتني أمواله في منزله بدلاً من التعامل مع المصارف، ولم تشجع التاجر الذي يملك فائضاً من الأموال للتعامل مع المصارف في سورية لممارسة الدفع الالكتروني، حتى إن التعامل مع المطاعم والمولات بالدفع الإلكتروني قليل جداً ومعظمهم يقول إنه لا يملك جهازاً خاصاً للدفع إلكترونياً ويفضلون التعامل بالكاش.

وأوضح عربش أن الدفع الإلكتروني يعتبر إحدى أدوات الاقتصاد السليم الذي يجب أن يكون وفقاً للقوانين الاقتصادية السليمة ويتطلب حرية في التعامل وتسهيل الإجراءات وتبسيط التشريعات، أما في سورية فهناك صعوبة في تطبيقه نتيجة عدم وجود قوانين اقتصادية سليمة، لافتاً إلى أن الغاية من الدفع الإلكتروني أن تكون كل العمليات النقدية مؤتمتة إلكترونياً بالكامل ومراقبة والبيانات الخاصة بهذه الخدمة جاهزة بالمجمل وليس فيها أي نقص.

وبين أن الدفع الإلكتروني مطبق في دول الجوار منذ سنوات، فعلى سبيل المثال هو مطبق في الأردن منذ أكثر من عشرين سنه لكن بحدود ضيقة، وفي بعض الدول يستطيع المواطن وضع الأموال الموجودة في جيبه في المصرف عن طريق الصراف، أما في سورية فالمواطن يعاني موضوع سحب راتبه من الصراف.

وختم بالقول إن القرار الذي صدر مؤخراً باعتماد المنظومة الإلكترونية للتقدم عن بعد لجميع أنواع المفاضلات وتسديد رسوم التقدم عبر وسائل الدفع الإلكتروني سيخلق مشكلة كبيرة لأن البنية المصرفية في سورية غير قادرة على تحمل هذا الكم من عمليات الدفع الإلكتروني باعتبار أن عدد الطلاب المتقدمين سيكون كبيراً جداً والشبكة لن تستطيع تحمل هذا الكم الكبير.

من جهته أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق لـ«الوطن» أن هناك الكثير من المعوقات التي تقف في وجه انتشار هذه الخدمة لتشمل كل القطاعات، لافتاً إلى أن إيداع وسحب الأموال من المصارف أصبح اليوم مشكلة بحد ذاته لذا نرى أن نسبة كبيرة من المواطنين غير متشجعين على التعامل بالدفع الإلكتروني.

وأضاف من أجل تشجيع المواطن على التعامل مع المصارف الكترونياً يجب أن تكون بيئة العمل الخاصة بالمصارف تتمتع بالمرونة الكافية، كما أن تعامل نقاط البيع بهذه الخدمة محدود جداً نتيجة عدم تفضيلها للتعامل مع المصارف من ناحية سحب الأموال والصعوبات الخاصة بذلك، لافتاً إلى أن تطبيق هذه الخدمة يحتاج لتشريعات مبسطة وبيئة مرنة وسهولة للتعامل مع المصارف.

وبين الحلاق أن التوزع الجغرافي للمصارف في كل دول العالم كبير، في حين أن المشكلة في سورية قلة عدد المصارف، وهذا الأمر لا يساعد في انتشار الخدمة وتشجيع المواطنين على التعامل بها، لافتاً إلى أن انخفاض قيمة الليرة السورية أدى إلى عدم تفاعل المواطن مع هذه الخدمة بالشكل الجيد.